

المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في قطاع غزة (دراسة تحليلية)

Problems Facing Auditors in Gaza Strip (Analytical Study)

ماهر درغام

Maher Durgham

قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

بريد الإلكتروني: mdurgham2005@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٨/٢/١٨)، تاريخ القبول: (٢٠٠٩/١/٢٨)

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة سواء كانت مشكلات متعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة أو بالجمعيات المهنية الفلسطينية أو بالعملاء أو أية مشكلات أخرى، كذلك اقتراح الحلول لتلك المشكلات. ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة وزعت على عينه من مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة وعددهم (٣٠) مدققاً، وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبار (ت) T-test. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي، أولاً: عدم وجود إلزام من قبل الجهات المنظمة للمهنة بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. ثانياً: لم تقم الجمعيات المهنية بالدور الفاعل والمناط بها في نشر الوعي وتثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته، وتنظيم وتطوير مهنة التدقيق. ثالثاً: القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بمهنة التدقيق تحتاج إلى تعديل. رابعاً: إن الهدف الرئيس من عملية التدقيق اكتشاف الأخطاء والغش. خامساً: لا تتناسب أتعاب المدقق مع حجم العمل ومع مسؤولياته التي فرضها القانون. سادساً: تدني مستوى الاهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنة بالمهن الأخرى. سابعاً: التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، أولاً: توعية مدققي الحسابات بأهمية الالتزام بأداب وسلوك المهنة. ثانياً: العمل على تعديل قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م. ثالثاً: إعادة تشكيل مجلس للمهنة شريطة أن يضم في عضويته متخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية والاقتصادية من مهنيين وأكاديميين وقانونيين. رابعاً: التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة والتدقيق في الجامعات الفلسطينية، والاهتمام بالتدريب الميداني بشكل فاعل. خامساً: عقد المزيد من الورش والدورات التدريبية من قبل الجمعيات المهنية بهدف مواكبة أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.

Abstract

The objective of this study is to recognize the problems that may face external profession of auditors in Gaza Strip. These problems Could be related to rules and professional laws to the Palestinian Professional Associations, clients or any other related problems. In addition, suggestions have been made to find solutions for such problems. To achieve the aims of the study; a special questionnaire has been distributed among the legal auditors in Gaza Strip. Therefore Descriptive Statistics and T-test were used to analyze the data. Some of the most important results of the study were the following: First, the organized body of the profession does not have the power force the practitioners to implement the international accounting and auditing standards. Second, the Associations do not work efficiently as required to spread awareness about the process of auditing and the role of auditor and his/her duties, organizing and developing the auditing profession. Third, the laws that concern auditing process need to be modified. Fourth, the main goal of auditing process is to discover mistakes and fraud cases. Fifth, the fees of auditor do not suit the work and the responsibilities that imposed by the law. Sixth, Decrease the average of governmental interest for the profession with comparison with other professions. Finally, there has always been unethical competition among auditors. The study came up with some recommendations including: First, awareness campaign should be considered to improve auditors' obligations with the rules and profession ethics. Second, an effort should be made to modify the rules of pursuing the profession of the Palestinian auditing (No. 9) 2004. Third, there should be a reform to the profession council. Its membership should include specialists in different disciplines including, finance, economics, accounting, law and academics. Fourth, there should be more concentration on the quality of teaching accounting and auditing in the Palestinian universities. Further, special interest in the practical training should be enhanced. Finally, workshops and training courses should be held by Palestinian Professional Associations in order to expose your professional with the member's latest and new developments in auditing.

المقدمة Introduction

لقد بدأت مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين في الثلاثينيات من القرن الماضي، لكنها بدأت تظهر في الأردن منذ عام ١٩٤٤م، وقد كانت في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م بعض شركات التدقيق التي مارست أعمالها وساهمت في تطوير المهنة مثل شركة سابا وشركاه، وقد بدأت أعمالها في القدس وانتقلت مهنة المحاسبة من فلسطين إلى الأردن عام ١٩٤٨م وساهم هذا بشكل فاعل في تطوير الممارسة المهنية في الأردن.

ولم يكن في فلسطين حتى مطلع الستينيات قوانين تنظم مهنة تدقيق الحسابات، وفي عام ١٩٦١م صدر في الأردن القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١م "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات" محاولاً تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن والعلوم الأخرى، وقد طبق هذا القانون في الأردن بالإضافة إلى تطبيقه في الضفة الغربية الفلسطينية ولم يطبق على قطاع غزة، وقد استمر العمل بهذا القانون في الضفة الغربية حتى عام ١٩٩٧م على الرغم من الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام ١٩٦٧م (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧).

أما في قطاع غزة فقد كانت القوانين التي تنظم مهنة التدقيق عبارة عن خليط من القوانين المصرية ومجموعة من الأوامر العسكرية الصهيونية حتى عام ١٩٩٧م.

وفي عام ١٩٩٧م صدر من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية القرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٧م، وينص هذا القرار بتعميم تطبيق القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١م، "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الأردني" على جميع الأراضي الفلسطينية^(١). وفي عام ٢٠٠٤م صدر قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م للعمل به في جميع الأراضي الفلسطينية.

ولقد أكد الكثير من الباحثين والأكاديميين العرب والأجانب بأن مهنة المحاسبة والتدقيق بحاجة إلى تنظيم وتطوير في العالم العربي، أمثال: (نعيم دهمش، خالد أمين عبد الله، محمد مطر، طلال أبو غزالة، ... Willomtt, Perry, Lee)، ولا شك أن عملية تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وتنظيمها في أي دولة متقدمة أو نامية يتطلب الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه المهنة ومن ثم التعرف على المشكلات التي تواجه القائمين على أدائها والتي قد تنعكس آثارها على أداء المدقق بشكل خاص وعلى مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام (الدلاهمة، ٢٠٠٦) و(الراشد، ٢٠٠٢)، كما أن الارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في الدولة يجعل منها شيئاً متميزاً عما هو سائد في دول أخرى (Hauworth, 1973)، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة في عملهم ودرجة أهميتها وتأثيرها على تنظيم المهنة وتطويرها، واقتراح الحلول لتلك المشكلات.

(١) قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٩٧م، مجلة الوقائع الفلسطينية.

مشكلة الدراسة *Research Problem*

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما هي المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة؟ وما الأهمية النسبية لهذه المشكلات؟ وما هي الحلول المقترحة لحل تلك المشكلات؟

أهداف الدراسة *Research Objectives*

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في عملية تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة (فلسطين) من خلال التعرف على المشكلات والمصاعب التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة، وتحديد درجة أهميتها وتأثيرها على تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق. واقتراح الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشكلات في حال وجودها بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المهنة وزيادة فعاليتها وزيادة الثقة في بيانات ومعلومات التقارير المالية المنشورة.

أهمية الدراسة *Research Importance*

تكمن أهمية الدراسة في تناولها للمشكلات والمصاعب التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة وتحديد أهميتها لمساعدة الجهات المنظمة للمهنة في الدولة في مواجهة هذه المشكلات واتخاذ الإجراءات الملائمة لحلها مما سيكون له أثر فعال على عمل مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع في مهنة المحاسبة والتدقيق، كما تتبع أهمية الدراسة في تبيان الأهمية النسبية لهذه المشكلات ولفت انتباه الجهات المنظمة للمهنة في قطاع غزة لها، وكذلك تقديم الحلول الملائمة لحل هذه المشكلات.

فرضيات الدراسة *Research Hypotheses*

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد صيغت الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الثانية: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين) عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الثالثة: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالعملاء عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الرابعة: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات أخرى عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

الفرضية الخامسة: تزيد درجة الأهمية للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة عن الوزن النسبي المحايد "٦٠%".

الفرضية السادسة: تزيد درجة الأهمية للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة عن الوسط الفرضي (٣).

حدود الدراسة

ركزت هذه الدراسة على المشكلات والمصاعب التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة من وجهة نظرهم وليس من وجهة نظر عملائهم أو الجهات الرسمية للمهنة، لذلك اقتصرت الدراسة على استطلاع آراء مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة فقط باستثناء الضفة الغربية وذلك بسبب الظروف السائدة، كما لم تتعرض الدراسة للمشكلات والمصاعب المتعلقة بظروف أو بيئة العمل في مكاتب المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة.

الدراسات السابقة 'Previous Studies'

حفلت العديد من الدوريات ومجلات المحاسبة والتمويل والاقتصاد والإدارة بالعديد من البحوث والدراسات التي تناولت المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في دول مختلفة وقد اتفقت نتائجها على وجود العديد من المشكلات المختلفة؛ أما في قطاع غزة فلم يجد الباحث أية دراسة سابقة تناولت المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين، وسنتناول فيما يلي أهم هذه الدراسات.

١. دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦)

هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونيين الممارسين في السعودية سواء كانت مشكلات متعلقة بالعملاء أو بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالمهنة أو أية مشكلات أخرى.

وبينت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المشكلات أهمها، إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة، وعدم ملاءمة أتعاب المدقق مع حجم العمل، والتنافس غير الشريف بين المدققين، ونظرة المستفيدين إلى الهدف من عملية التدقيق بأنه اكتشاف الغش والأخطاء.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، وضع أسس لتحديد أتعاب المدققين وحد أدنى للأتعاب والتركيز على النوعية في تدريس المحاسبة والتدقيق في الجامعات السعودية والعربية والإزام الخريجين بفترة تدريب معينة في مكاتب المحاسبة والمؤسسات المختلفة والتزام مدققي

الحسابات بقواعد السلوك المهني واحترام الأنظمة والقوانين المنظمة للمهنة، ونشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين جمهور مستخدمي التقارير المالية.

٢. دراسة (فرج، والخضير، ٢٠٠٤)

هدفت إلى تبيان واقع مهنة تدقيق الحسابات في ليبيا من حيث دور الهيئات والمنظمات المشرفة على تنظيم المهنة، وكذلك استعراض التشريعات والقوانين التي لها علاقة بممارسة المهنة.

ومن أهم نتائج الدراسة أن هذه المنظمات لم تقم بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير المهنة. وهناك نقص وقصور في مجال التشريعات المتعلقة بتنظيم المهنة وعدم وجود دليل السلوك المهني، وسيطرة الدولة على أعمال التدقيق مما أفقد المهنة معناها.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، ضرورة الاهتمام بالتعليم المحاسبي من خلال مواكبة التطورات والمستجدات الحديثة ذات العلاقة بالمهنة وحث نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين الليبية على إصدار مجلة علمية ومهنية متخصصة وإصدار معايير في مجال المحاسبة والتدقيق تتلاءم مع البيئة الليبية، والتنسيق بين الدولة والنقابة فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف على المهنة.

٣. دراسة (الخاطر، والقطار، ٢٠٠٤)

ركزت على التعرف على أهم المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في قطر وحلولها من وجهة نظرهم، وعلاقة هذه المشكلات والحلول ببعض الخصائص الشخصية للمدققين.

وبينت نتائج الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات تتمثل في عدم ملاءمة أتعاب التدقيق مع حجم العمل، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت التي تجرى لها عملية التدقيق، وغياب دور الجمعيات المهنية، وعدم إلزام المنشآت بمسك دفاتر منتظمة، وعدم وجود قانون آداب وسلوك المهنة.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، تكوين جمعية مهنية للمحاسبين والمدققين القطريين تشرف على تطوير وتنظيم مهنتي المحاسبة والتدقيق، وترسيخ التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمهنتي المحاسبة والتدقيق، مثل: ديوان المحاسبة ومكتب التدقيق وجامعة قطر ... لمواجهة المشكلات التي تواجه المهنة، وإلزام جميع الشركات العاملة في قطر بتبني أنظمة محاسبية ورقابية تتلاءم مع متطلبات العصر.

٤. دراسة (السعيدة، وأبو طبنجة، ٢٠٠٤)

تهدف إلى استعراض مراحل تطور مهنة المحاسبة في الأردن والتعرف على الثغرات الموجودة في القانون المؤقت لتنظيم المهنة رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣م.

ومن أهم نتائج الدراسة أن القانون أعاد تنظيم مهنة تدقيق الحسابات وأهمل فرع المحاسبة، وزاد القانون من درجة تدخل الدولة في تنظيم المهنة، ولم ينص القانون صراحة على اعتماد معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في الأردن.

ومن أهم التوصيات، إعادة النظر في القانون المؤقت من أجل تدارك الثغرات المهنية والتنظيمية فيه وإبراز شقي المهنة، وتقليص الوجود الحكومي في تنظيم المهنة، وضرورة إشراك كافة الفئات المختصة والمهتمة عند تطوير المهنة.

٥. دراسة (النجار، ٢٠٠٤)

هدفت إلى دراسة واقع مهنة المحاسبة وسبل تطويرها في الأردن.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا بد لتطوير مهنة المحاسبة من الاهتمام بثلاثة جوانب هي: الممارسون للمهنة، والمستفيدون من خدمات المهنة، ووسائل الممارسة.

ومن أهم التوصيات، سن تشريع خاص بتنظيم المهنة للمحاسبين وآخر للمدققين، وضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية بحيث تتسجم مع الأنظمة والقوانين الوطنية، والعمل على تقليل الفجوة بين التعليم المحاسبي والممارسة العملية.

٦. دراسة (التميمي، وزيدان، ٢٠٠٤)

هدفت إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في اليمن وسبل التغلب عليها، وزيادة كفاءتها وتفعيل دورها في المجتمع.

ومن أهم نتائج الدراسة، أن أبرز مشكلات المهنة تتمثل في نقص التشريعات القانونية المختصة بتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق وغياب الجهة المسؤولة عن إصدار التشريعات اللازمة لتطوير المهنة وغياب الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق، وغياب الدور المهني لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، والنظرة السطحية لدور المدقق في المجتمع، وغياب القواعد المنظمة للسلوك المهني.

ومن أهم التوصيات، ضرورة إنشاء معهد متخصص للمحاسبة والتدقيق لتدريب المحاسبين وتأهيلهم بكفاءات علمية عالية والعمل على إعادة النظر في التشريعات القانونية المنظمة للمهنة، وتفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.

٧. دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)

اهتمت بإبراز المشكلات والمعوقات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات بدولة الكويت وسبل التغلب عليها وزيادة كفاءة مكاتب التدقيق نحو تطوير المهنة.

ومن أهم نتائج الدراسة، أن أبرز مشكلات المهنة تتمثل في عدم وجود ميثاق شرف للمهنة، وغياب الالتزام القانوني بضوابط ومعايير المهنة، وغياب الدور المهني لجمعية المحاسبين

والمراجعين الكويتية، والنظرة السطحية لدور المدقق في المجتمع، وغياب القواعد المنظمة للسلوك المهني.

ومن أهم توصيات الدراسة، ضرورة تبني ميثاق شرف للمهنة، ودور أكبر لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وزيادة تأهيل المنتسبين للمهنة، ووضع أسس لتحديد أتعاب المدققين تتناسب مع جهودهم ومسؤولياتهم، والاستمرار في تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

٨. دراسة (الحمود وإبراهيم، ١٩٩٧)

هدفت إلى تبيان المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في دولة الكويت.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في الكويت يواجهون العديد من المشكلات تتعلق بالقوانين المنظمة للمهنة وجمعية مدققي الحسابات والعملاء، ومن أكثر هذه المشكلات أهمية من وجهة نظر المدققين: عدم وجود قواعد للسلوك المهني والتنافس غير الشريف بين المدققين وغياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة وعدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها تلائم البيئة الكويتية وعدم إعطاء القانون للمدقق حق مناقشة عزلة، ورفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة في كثير من الأحيان من غير مبرر.

٩. دراسة (الحمود، وقاقيش، ورمضان، ١٩٩٢)

تهدف إلى إبراز المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن وأسبابها وطرائق علاجها ودرجة أهميتها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج متعلقة بالمشكلات التي يواجهها مدققو الحسابات في الأردن وهي: تدني مستوى الثقة بين المدققين ودائرة ضريبة الدخل، وعدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني، وضعف أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركات المدققة، وعدم تناسب أتعاب المدققين مع حجم العمل، وعدم تبني معايير محاسبية ومعايير تدقيق خاصة بالبيئة الأردنية.

١٠. دراسة (دهمش، ١٩٨٩)

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في الأردن مع إدارة الشركة بشكل رئيس.

وبينت نتائج الدراسة، أن أبرز المشكلات تتمثل في: المنافسة بين المدققين وعدم كفاية تأهيل المدقق وعدم توفير إدارة الشركة للمعلومات اللازمة لعمل المدقق وتأثير إدارة الشركة على استقلالية عمل المدقق، وعدم توفر الوعي الكافي لدى المدققين بأخلاقيات المهنة.

١١. دراسة (عبد الله، ١٩٨٢)

هدفت إلى دراسة التأهيل العلمي والعملي للمدقق الأردني والكويتي في ضوء الأنظمة والقوانين المنظمة للمهنة من حيث الشروط اللازمة لمزاولة المهنة وكذلك تعيين مدقق الحسابات وتعدد المحاسبين وتحديد الأتعاب وقواعد السلوك المهني وحقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة أن يكون الترخيص لمزاولة مهنة التدقيق من جهة مهنية لا حكومية وضرورة وضع دستور أخلاقي للمهنة، والالتزام بقواعد ومعايير تدقيق متعارف عليها.

١٢. دراسة (عطية، ١٩٨٠)

هدفت إلى تقويم مشكلات مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن.

ومن أهم نتائج الدراسة، أن أبرز المشكلات تتمثل في أن هناك نقصاً في التأهيل العلمي ومدقق الحسابات وأن المهنة تقتصر على التدقيق المالي فقط ولم تهتم بتدقيق كفاءة الإدارة والتدقيق الاجتماعي وتدقيق الأهداف، كما أن القوائم المالية المنشورة لا تتوافق كلياً مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مفاهيم وإجراءات محاسبية مستوردة لا تتلاءم مع البيئة الأردنية، وعدم تطبيق محاسبة التضخم رغم ارتفاع الأسعار.

الخلاصة

يستنتج من الدراسات السابقة أن مهنة المحاسبة والتدقيق في الوطن العربي تعاني من مشكلات عديدة أهمها: (١) إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة المهنة. (٢) عدم ملاءمة أتعاب التدقيق مع حجم العمل. (٣) التنافس غير الشريف بين المدققين. (٤) إن الهدف من عملية التدقيق اكتشاف الغش والأخطاء. (٥) المنظمات المهنية لا تقوم بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير المهنة. (٦) نقص التشريعات القانونية المختصة بتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق. (٧) ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت التي تجرى لها عملية التدقيق. (٨) عدم إلزام المنشآت بمسك دفاتر منتظمة. (٩) عدم وجود قانون آداب وسلوك المهنة. (١٠) عدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (١١) تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة. (١٢) وجود فجوة بين ما يدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية. (١٣) عدم وجود برامج تدريب كافية لمواكبة المستجدات في مهنة المحاسبة والتدقيق. (١٤) رفض مقدري ضريبة الدخل للحسابات المدققة في كثير من الأحيان من غير مبرر. (١٥) تدني مستوى الثقة بين المدققين ودائرة ضريبة الدخل.

أهم ما يميز هذه الدراسة

تعد هذه الدراسة المحاولة الأولى - حسب علم الباحث - لدراسة المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة، كما تم أيضاً استخدام أسلوب جديد لمقياس

ليكرت (Five Point Likert Scale) ذي النقاط الخمس؛ أي أن الإجابة تكون في شكل نسبة مئوية (مثلاً ٧٧%) بدلاً من علامة (✓) أو (X)، وهذا يعطي إجابات أكثر دقة.

الإطار النظري

نشأة مهنة المحاسبة والتدقيق

ترجع البدايات الحقيقية في حركة التطور العلمي في مجال التدقيق إلى ظهور أول الكتابات المرشدة للكاتب "ماتنهايم" عام ١٨٦٩م، والتي ركزت على الاقتراحات الخاصة باكتشاف ومنع الغش والأخطاء (Moyer, 1951)، وتعد مهنة التدقيق من المهن المهمة التي تلعب دوراً رئيساً وحيوياً في تقدم ورقي ونمو الوحدات الاقتصادية والمجتمع، ولقد نشأت الحاجة والطلب على خدمات التدقيق من قبل المقترضين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من ذوي العلاقة، وذلك نتيجة وجود تعارض في المصالح بين المسؤولين عن إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية، ومستخدمي القوائم المالية التي تتضمن هذه المعلومات، أو نتيجة عدم توفر الخبرة اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لفهم وتفسير ما تحويه من معلومات والتحقق من مصداقيتها، حيث إن "خدمات التأكيد التي يقدمها المدقق تتضمن مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الإدارة" (Gray and Manson, 2005).

كما أن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن الأخرى كالطب والهندسة لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، وتمتاز مهنة المحاسبة عن غيرها من المهن بأنها لا تحتاج إلى تقنية عالية أو استثمار مكلف كالاستثمار في صناعة الكمبيوتر، وكل ما يحتاجه المحاسب هو فقط الدراسة والتأهيل وتطبيق المعلومات والالتزام بالسلوك المهني، كما أن المهنة بشقيها المحاسبة والتدقيق تعتمد على قدرات ونوعية تأهيل المحاسب وتدريبه وعلى إبداعه المهني. فحيوية المحاسبة كمهنة تعتمد على قدرة ورغبة أعضائها لقبول المسؤوليات لمواجهة هذه التحديات، حيث إن المسؤوليات تقع بالدرجة الأولى على الجمعيات والهيئات المهنية لتهيئة أعضائها (دهمش، ١٩٩٦).

ولقد بين (Blauch, 1956) أن مهنة المحاسبة والتدقيق يجب أن تتميز بثلاث خصائص رئيسية هي: مستوى عالٍ من التعليم لا يقل عن درجة جامعية وتدريب فكري متخصص، ومعايير للنجاح والكفاءة والإبداع في الأداء المهني ذات طبيعة مثالية وأخلاقية وليست ذات طابع مادي، وجمعيات مهنية تركز مجهودها ليس فقط للحفاظ على جودة الخدمات المهنية ولكن أيضاً لتطوير تلك الخدمات والارتقاء بجودتها.

وإن تدقيق الحسابات يعد بمثابة الشريان الأبهري الذي يغذي البيانات المالية بالحياة فتصبح ذات قيمة وجود وكأنها الجسد الذي تدب في أوصاله الحياة بانسياب الدم فيه. التدقيق كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audit" والتي تعني "هو يستمع". كما أن ضرورة وجود مهنة التدقيق تنبع من ضرورة تلبية حاجات المجتمع، وقد تمثلت أهداف التدقيق الأساسية في بدايات ظهوره في اكتشاف الغش واكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء في المبادئ (الذنيبات، ٢٠٠٦).

واقع مهنة تدقيق الحسابات

يمكن القول إن مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين والوطن العربي بصفة عامة هي إحدى المهن التي دخلت النشاط الاقتصادي منذ زمن قصير نسبياً، وقد زاد الاهتمام بهذه المهنة في العقود الثلاثة الأخيرة وذلك نتيجة لما شهدته البلاد العربية من تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة تمثلت بإنشاء الشركات المساهمة وما رافقها من انفصال للملكية عن الإدارة، وبالتالي ظهور الحاجة إلى وجود شخص مستقل ومحايّد لطمأننة أصحاب الأموال من مالكيين ومقرضين على سلامة أموالهم، وكذلك أسهمت التغيرات الاقتصادية في العالم العربي كتوسع الإنفاق العام والمشاريع المشتركة ودخول الشركات متعددة الجنسيات وتوسع نشاطها إلى خضم النشاط الاقتصادي في الوطن العربي تطلب هذا إحداث تغييرات في الفكر المحاسبي والتطبيقات المحاسبية السائدة (درغام، ومطير، ٢٠٠٨).

وقد لوحظ هناك اهتمام بتنظيم المهنة في سائر الأقطار العربية ولكن هذا الاهتمام لم يكن بالقدر الكافي للنهوض بالمهنة لتقابل مثيلاتها في العالم المتقدم، ويلاحظ في هذا المجال أن شركات التدقيق الأجنبية ما زالت تسيطر على الجزء الأعظم من سوق التدقيق العربية، فالدول العربية شأنها شأن الدول النامية الأخرى تشكو من قصور أنظمة المعلومات والأنظمة المحاسبية المرتبطة بها، وحيث إن مهنة التدقيق ترتبط ارتباطاً وثيقاً وكلياً بالأنظمة المحاسبية فإن وضع المحاسبة وأنظمتها ينعكس بشكل مباشر على مهنة التدقيق.

وعليه فإن ما تعانيه مهنة المحاسبة والتدقيق من نقص في المحاسبين المؤهلين علاوة على النظرة الاجتماعية المتدنية للمهنة حيث لا تعامل كمهنة مستقلة لها كيانها الخاص وإنما كمهنة تمليها اعتبارات قانونية، يدعو إلى القول بأن المهنة في الوطن العربي ما زالت تفتقر إلى روح مواكبة التطور السريع في العالم (درغام، ومطير، ٢٠٠٨).

وقد شهدت مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، كما يتجلى ذلك من خلال عدد مكاتب التدقيق المرخصة أو عدد العاملين في هذه المكاتب. وبالطبع فإن السبب الرئيس لهذا التوسع هو الزيادة الكبيرة التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة في عدد الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين، والتي تعمل جميعها بموجب أنظمة واتفاقيات تقتضي تقديم حسابات مدققة من قبل مكاتب مرخصة، إلا أن النمو السريع لهذه المهنة قد رافقه حصول بعض التشوهات المهمة في بنية شركات التدقيق، مما أدى لانعكاسات جوهرية على أداء كثير منها، ولعل أبرز هذه الخصائص والتشوهات ما يأتي:
(www.cpsd.ps/ar/activities/Tamk-Research-summary19.html, 20/5/2007):

١. لم يطبق في عملية ترخيص وإعادة ترخيص مكاتب التدقيق مواصفات وشروط مهنية تضع ضوابط فعالة تتعلق بمستوى أداء هذه المكاتب.
٢. تخضع كثير من مكاتب التدقيق للسيطرة العائلية بشكل كبير.

٣. لقد أدى دخول شركات التدقيق الدولية للسوق الفلسطيني إلى انعكاسات بعيدة الأثر على هذه الصناعة، كان بعضها إيجابياً والبعض الآخر سلبياً.

وهناك عدد كبير من الاقتراحات الرامية لمعالجة أسباب المشكلات الراهنة التي تواجه مهنة التدقيق وتحول دون تطورها، كما يتوقع من القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م أنه سوف يؤدي إلى المساهمة في معالجة مختلف القضايا والمشكلات التي تعيق تطوير هذه المهنة والتأكيد على إتباع الإجراءات والاعتبارات الآتية:

(www.cpsd.ps/ar/activities/Tamk-Research-summary19.html, 20/5/2007):

١. إن إقرار القانون الجديد لا يشكل سبباً كافياً للاطمئنان على مستقبل مهنة التدقيق، حيث إن بعض مواد القانون لا تزال تسمح بحدوث تجاوزات من قبل الجهات المعنية، لذلك يجب أن يتم وضع ضوابط لهذه العملية من خلال أنظمة تفصيلية متخصصة.
٢. يمكن لمجلس المهنة الذي ينص عليه القانون أن يشكل أحد أهم الآليات المستخدمة لمراقبة أوضاع هذه المهنة وتشخيص مشكلاتها ووضع السياسات اللازمة لتطوير أداء مختلف الجهات ذات العلاقة بها، لذا يفترض أن يكون ممثلي جمعية المدققين في مجلس المهنة دور فعال وضابط باتجاه تحقيق مصالح أعضائها، خاصة من النواحي القانونية والرقابية والتدريبية.
٣. يفترض أن تلعب جمعية المدققين دوراً أكثر فاعلية في تطوير مهنة التدقيق، خاصة في المجالات الآتية: المساعدة في توفير فرص التدريب لأعضائها من خلال دورات تأهيلية متخصصة، وفرض رقابة أكبر على مستوى الجودة، والدفاع عن مصالح أعضائها لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وفرض التزام أكبر على الأعضاء بالنسبة لتفادي المنافسة السعرية في العمل، ومطالبة الجهات الرقابية المختصة لتوفير قدر فعال من الرقابة على إدارات الشركات والتأكيد من التزامها بأحكام القانون بالنسبة لآليات إعداد الحسابات الختامية وعقد اجتماعات الهيئة العامة، وتشجيع التوجه نحو اندماج مكاتب التدقيق المحلية.
٤. هناك مجال واسع لأن تلعب الجامعات المحلية دوراً أساسياً في عملية توفير فرص التدريب المتخصص للعاملين في هذه المهنة.
٥. يمكن للمؤسسات الدولية المانحة أن تلعب دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر، خاصة من خلال دعم الجهود الرامية لتوفير فرص التدريب المستمر للعاملين في مهنة التدقيق.

الدراسة التطبيقية

منهجية الدراسة *Research Methodology*

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصنفها ويحللها (الأغا، ٢٠٠٢)، وتشتمل منهجية الدراسة على تحديد مصادر البيانات ووسائل جمعها، ومجتمع وعينة الدراسة، واستبانة الدراسة ومكوناتها، والطرائق والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، ويمكن إيجاز ذلك فيما يأتي:

١. مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحث على مصادر البيانات والمعلومات الآتية:

- **المصادر الأولية:** تتمثل في إعداد استبانة خصيصاً لهذا الغرض.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل في مراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة والتمثلة في الكتب والمقالات والبحوث العربية والأجنبية، خصوصاً التي تناولت مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل عام والمشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.

٢. أداة الدراسة

تم مراجعة أدبيات المحاسبة والتدقيق وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الفعال في تصميم الاستبانة، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة (اللاهية، ٢٠٠٦)، ودراسة (الخاطر والعمار، ٢٠٠٤)، و(الراشد، ٢٠٠٢)، ودراسة (صيام، ٢٠٠٢)، ومن ثم تصميم استبانته خصيصاً لجمع البيانات بحيث تغطي أسئلة الاستبانة فرضيات الدراسة.

٣. مكونات الاستبانة

تم استخدام الاستبانة كأحدى أدوات الدراسة، وتكونت من قسمين، هدف الأول منها إلى جمع معلومات عامة عن المجيب، ويحتوي على (٥) أسئلة.

بينما القسم الثاني تم تقسيمه إلى خمسة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: يتناول المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة في قطاع غزة ويتكون من (١١) فقرة.

المحور الثاني: يتناول المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين) ويتكون من (٦) فقرات.

المحور الثالث: المشكلات المتعلقة بالعملاء ويتكون من (٧) فقرات.

المحور الرابع: المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات ويتكون من (١٥) فقرة.
المحور الخامس: الحلول المقترحة لمشكلات مدققي الحسابات القانونيين الممارسين ويتكون من (٨) فقرات.

وقد تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت (Five Point Likert Scale) ذي النقاط الخمس، وذلك على النحو الآتي:

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
النسبة المئوية	٢٠-٠	٤٠-٢١	٦٠-٤١	٨٠-٦١	١٠٠-٨١

٤. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة وعددهم (٥٤) مدققاً (حسب سجلات جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، ٢٠٠٧م)، والذين يعملون في مكاتب المحاسبة والتدقيق بقطاع غزة والبالغ عددها (١١٣) مكتباً (حسب سجلات جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لسنة ٢٠٠٧م)، إلا أنه لم يتم استعمال الحصر الشامل للمدققين الممارسين، إذ تم اللجوء إلى أسلوب المعاينة، وتم سحب عينة عشوائية تناسب هذه الدراسة وفقاً للخطوات الآتية (Sekaran, 2005):

١. تم توزيع (١٥) استبانة أولية بشكل عشوائي ومن خلال الردود تم حساب المتوسطات ومن ثم حساب التباين σ^2 للإجابات فوجد أن $\sigma^2 = 0.203$ وسمح الباحث لخطأ معاينة $e = 0.05$ وبإختبار مستوى ثقة مساوي لـ 95% فإن القيم الحرجة $z = \pm 1.96$.

٢. بتطبيق القانون

$$N = \frac{Z^2 \sigma^2}{e^2}$$

وجد أن حجم العينة:

$$N = (1.96)^2 (0.203)^2 / (0.05)^2 = 63.32 = 64$$

٣. ونظراً لكون المجتمع محدوداً فقد تم استخدام عامل تصحيح المجتمع (PCF) Population Correction Factor وبالتالي تعديل حجم العينة ليصبح:

$$n = \frac{N P}{N + (p - 1)} = \frac{64 \times 54}{64 + (56-1)} = 30.11 = 30$$

لذا تم إعتداد حجم العينة النهائي ليكون ثلاثين مدققاً، وقد تم توزيع استبانة لكل مدقق موضع الدراسة ولضمان سرعة إنجاز البحث فقد تم توزيع أربعين استبانة على أربعين مدققاً غير أنه تم الاكتفاء بأول ثلاثين استبانة مستلمة مجابة بشكل كامل وموضوعي.

٥. الطرائق والأساليب الإحصائية المستخدمة

ولأغراض البحث تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) للقيام بعملية التحليل، وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار هذا البحث، كما تم استخدام مستوى دلالة (٥%)، ويُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية بصفة عامة (Sekaran, 2005)، ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٥%) لتفسير نتائج الدراسة التي يجريها الباحث، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
٤. اختبار كولومجروف – سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
٥. اختبار One sample T- test.

صدق وثبات الاستبيان

قام الباحث بتقنين فقرات الاختبار وذلك للتأكد من صدقه وثباته كالاتي:

صدق فقرات الاختبار

تم التأكد من صدق فقرات الاختبار بطريقتين.

١. صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (٧) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، والجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية بالأردن متخصصين في المحاسبة والإحصاء، وكذلك بعض ذوي الخبرة من أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق الكبيرة، وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم قبل اعتماد الاستبانة بشكلها النهائي وتوزيعها على المبحوثين من خلال تسليم الاستبانة لهم باليد وتوضيح جميع الاستفسارات والإجابة على تساؤلاتهم، وبعد ذلك قام الباحث بتطبيقها على عينة حجمها (١٨) مفردة لإيجاد صدق وثبات الفقرات، كما تم اختبار مصداقية الأداة (كرونباخ ألفا).

٢. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار

وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة حجمها (١٨) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

والجدول رقم (١) يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (١): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات) والدرجة الكلية لفقراته.

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٣	عدم وجود التزام بمعايير المحاسبة الدولية.	٠.٥٥٩	٠.٠١٦
٤	عدم وجود التزام بمعايير التدقيق الدولية.	٠.٦٢٢	٠.٠٠٦
٥	لم يمنح القانون لمدقق الحسابات حق مناقشة عزله.	٠.٨٧٨	٠.٠٠٠
٦	القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بمهنة التدقيق تحتاج إلى تعديل.	٠.٥١٨	٠.٠٢٨
٧	عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق للراغبين في الترخيص لمزاولة المهنة.	٠.٦٨٥	٠.٠٠٢
٨	غياب دور الهيئات المهنية المنظمة للمهنة.	٠.٥٨٠	٠.٠١٢
٩	عدم وجود معايير لتحديد أتعاب عملية التدقيق.	٠.٤٩٠	٠.٠٣٩
١١	عدم اشتراط القانون للتأهيل والتدريب المستمرين للمدقق كشرط لمزاولة المهنة.	٠.٦٥٠	٠.٠٠٤
١٢	عدم إلزام الشركات غير الشركات المساهمة (عامة، خاصة) بمسك حسابات مدققة.	٠.٧٠٦	٠.٠٠١
١٣	عدم إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة مهنة التدقيق.	٠.٦٠٥	٠.٠٠٨
١٤	لا يوجد جهة مستقلة تختص بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق.	٠.٧٥٣	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١

بينما الجدول رقم (٢) يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (٢): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (بالجمعيات المهنية الفلسطينية، جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين) والدرجة الكلية لفقراته.

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	غياب القواعد المنظمة للسلوك المهني.	٠.٦١٤	٠.٠٠٠
٢	الجمعيات المهنية غير مخولة بمنح تراخيص مزاوله مهنة التدقيق بموجب القانون المعمول به.	٠.٥١٨	٠.٠٠٣
٣	عدم إدراك بعض المدققين لأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات المهنية.	٠.٦١٢	٠.٠٠٠
٤	لم تقم الجمعيات المهنية بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق.	٠.٥٢٨	٠.٠٠٣
٥	لم تقم الجمعيات المهنية بدور فاعل في تنقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته.	٠.٦١٦	٠.٠٠٠
٦	قصور الدورات التدريبية التي تقوم بها الجمعيات المهنية لإطلاع المدققين على أحدث المستجدات المتعلقة بمهنة التدقيق.	٠.٤٧٨	٠.٠٠٧

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١.

أما الجدول رقم (٣) فيبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (٣): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (المشكلات المتعلقة بالعملاء) والدرجة الكلية لفقراته.

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مكاتب التدقيق.	٠.٥٨٠	٠.٠٠١
٢	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها.	٠.٧٦١	٠.٠٠٠
٣	لا تتناسب أتعاب المدقق مع حجم العمل ومع مسؤولياته التي فرضها القانون.	٠.٨٠٤	٠.٠٠٠
٤	مماثلة العملاء في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق.	٠.٧٦٤	٠.٠٠٠
٥	هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيس من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش.	٠.٦٢١	٠.٠٠٠

... تابع جدول رقم (٣)

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٦	عدم توافر المعلومات المالية الموثوق فيها عند إجراء التدقيق.	٠.٧٤٣	٠.٠٠٠
٧	قيام إدارة الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية بممارسة مسؤولية تعيين المدققين وتحديد أتعابهم وشروط عملهم.	٠.٧٦٨	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١ والجدول رقم (٤) يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (٤): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين) والدرجة الكلية لفقراته.

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٢	الاستعداد لتقديم نتائج عملية التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغبات المالكين أو الإدارة.	٠.٤٩٤	٠.٠٠٦
٣	عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.	٠.٣٨٧	٠.٠٣٤
٤	تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات.	٠.٥٢١	٠.٠٠٣
٥	التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات.	٠.٥٨٦	٠.٠٠١
٦	عدم وجود جهات متخصصة لتدريب مدققي الحسابات وتأهيلهم بكفاءات علمية وعملية عالية.	٠.٤٢٥	٠.٠١٩
٨	عدم توفر الوعي الكافي لدى المدققين والعملاء بأخلاقيات المهنة واستقلال مدقق الحسابات.	٠.٥١٣	٠.٠٠٤
٩	تدني مستوى الاهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنة بالمهن الأخرى كالطب والمحاماة والهندسة.	٠.٥٤٣	٠.٠٠٢
١٠	استخدام الحاسوب في الشركات أدى إلى تزايد مخاطر التدقيق.	٠.٦٧١	٠.٠٠٠
١١	تدني مستوى الثقة بين المدققين والجهات ذات العلاقة.	٠.٤٤٦	٠.٠١٣
١٢	عدم ارتباط الامتحانات بمقومات الترخيص للمهنة.	٠.٤٨٠	٠.٠٠٧

... تابع جدول رقم (٤)

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٥	عدم إشراك الفئات الأكاديمية والمهنية في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة.	٠.٤٨٠	٠.٠٠٧
١٦	لا تقوم الجهات الرقابية المختصة بممارسة أي دور رقابي أو تنظيمي بالنسبة لمهنة التدقيق.	٠.٥١٩	٠.٠٠٣
١٧	وجود مؤسسات التدقيق الدولية حرم المكاتب المحلية من حجم عمل كبير ومن فرصة هامة للتطوير واكتساب المهارات الجديدة.	٠.٧٠٥	٠.٠٠٠
١٩	عدم الفصل الكامل والتام بين مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق.	٠.٤٠٤	٠.٠٢٧
٢٠	عدم التعاون بين المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي.	٠.٤٧٠	٠.٠٠٩

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١.

وأخيراً الجدول رقم (٥) يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبذلك تعد فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (٥): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (الحلول المقترحة لمشكلات مدقي الحسابات القانونيين الممارسين) والدرجة الكلية لفقراته.

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	تطبيق معايير واضحة لحساب أتعاب تتناسب مع مسؤولية المدقق.	٠.٤٤٤	٠.٠١٤
٢	المشاركة في دورات متنوعة في مجال التدقيق والتدقيق الإلكتروني.	٠.٦٢٥	٠.٠٠٠
٣	تحديد الحد الأعلى من الشركات التي يجوز للمدقق الواحد تدقيقها.	٠.٤٦٩	٠.٠٠٩
٤	وضع ضوابط تفصيلية تحكم العلاقة بين مدقي الحسابات.	٠.٤٦١	٠.٠١٠
٥	عقد المزيد من الدورات التدريبية من قبل الجمعيات المهنية المختصة.	٠.٤٥١	٠.٠١٢
٦	التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.	٠.٦١٢	٠.٠٠٠

... تابع جدول رقم (٥)

تسلسل	محتوى الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٧	توعية مدققي الحسابات بأهمية الالتزام بأداب السلوك المهني.	٠.٣٨٩	٠.٠٣٤
٨	توعية مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم بأهمية عملية التدقيق.	٠.٩٦٦	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية ٢٨ والتي تساوي ٠.٣٦١.

ثبات الاستبانة *Reliability*

١. طريقة التجزئة النصفية *Split-Half Coefficient*

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r^2}{r+1}$$

حيث r معامل الارتباط. والجدول رقم (٦) يبين أن هناك معامل

ثبات كبير نسبياً ل فقرات الاستبانة.

٢. طريقة ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha*

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، والجدول رقم (٦) يوضح أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبانة.

جدول (٦): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ).

المحور	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية		
		معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات.	١١	٠.٥٧٦٤	٠.٧٣١٢٨٦	٠.٠٠٠
المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين).	٦	٠.٦٨٧٤	٠.٨١٤٧٤٥	٠.٠٠٠

... تابع جدول رقم (٦)

طريقة ألفا كرونباخ	طريقة التجزئة النصفية			عدد الفقرات	المحور
	مستوى الدلالة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط		
٠.٨٤٤٥	٠.٠٠٠	٠.٧٦٠٧٦٦	٠.٦١٣٩	٧	المشكلات المتعلقة بالعملاء
٠.٦٧٠٩	٠.٠٠٠	٠.٨٣٤٠٩١	٠.٧١٥٤	١٥	المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين.
٠.٦٥٥٨	٠.٠٠٠	٠.٩٣٥٨٣١	٠.٨٧٩٤	٨	الحلول المقترحة لمشكلات مدققي الحسابات القانونيين الممارسين.

يتضح من الجدول رقم (٦) بأننا حصلنا على درجة ثبات جيدة لأسئلة الاستبانة ويعني ذلك أن الاستبانة المستخدمة تقيس الأبعاد والمتغيرات المقصودة بالدراسة بدرجة اعتمادية (مصدقية) عالية. وقد بين (Sekaran, 2005) أن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (٦٠%) فأكثر وأن القيمة التي تزيد عن (٩٠%) فهي ممتازة، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي [اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)]

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج الاختبار حيث تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من ٠.٠٥ ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (٧): اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S).

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار Z	المحور
٠.٩١٨	٠.٥٥٤	المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات.
٠.٩٠٦	٠.٥٦٦	المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين).
٠.٨٥٩	٠.٦٠٤	المشكلات المتعلقة بالعملاء.
٠.٣٥٦	٠.٩٢٧	المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين.
٠.٩٦٣	٠.٥٣١	الحلول المقترحة لمشكلات مدققي الحسابات القانونيين الممارسين.
٠.٧٣٩	٠.٦٨٣	جميع المحورات

تحليل البيانات

الجدول الآتية تبين خصائص مجتمع الدراسة:

١. التصنيف حسب العمر

يبين الجدول رقم (٨) أن ٦٦.٧% من حجم العينة بلغت أعمارهم أكثر من ٣٥ سنة، وهذا مؤشر على أن المبحوثين لديهم الخبرة في مجال الممارسة المهنية.

جدول (٨): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٥ سنة	١٠	٣٣.٣
٣٥ سنة - ٤٥ سنة	١١	٣٦.٧
أكثر من ٤٥ سنة	٩	٣٠.٠
المجموع	٣٠	١٠٠.٠

٢. التصنيف حسب المؤهل الأكاديمي

يبين الجدول رقم (٩) أن ٩٠% من عينة الدراسة مؤهلهم الأكاديمي بكالوريوس، و ١٠% مؤهلهم الأكاديمي ماجستير، وهذا دليل على أن غالبية المبحوثين على درجة عالية من المستوى العلمي، وهذا يطمئن الباحث لقدرة غالبية المبحوثين على تفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها وتزويده بالمعلومات اللازمة، كما أن المؤهل العلمي مؤشر على قدرة وكفاءة المبحوثين.

جدول (٩): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل الأكاديمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	٢٧	٩٠.٠
ماجستير	٣	١٠.٠
المجموع	٣٠	١٠٠.٠

٣. التصنيف حسب المسمى الوظيفي

يبين الجدول رقم (١٠) أن ٩٦.٧% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي مدقق حسابات ومدير مكتب تدقيق، مما يدعم الثقة في المعلومات المجمعة والمقدمة من قبل المبحوثين.

جدول (١٠): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق حسابات	١٢	٤٠.٠
مدير مكتب تدقيق	١٧	٥٦.٧
مساعد مدير مكتب	١	٣.٣
المجموع	٣٠	١٠٠.٠

٤. التصنيف حسب عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق

يبين الجدول رقم (١١) أن ٦٠% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم في مجال التدقيق أكثر من ١٠ سنوات، وهذا مؤشر على أن المبحوثين لديهم الخبرة الجيدة في مجال التدقيق.

جدول (١١): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق.

عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ١٠ سنوات	١٢	٤٠.٠
١٠ سنوات - ١٥ سنة	١١	٣٦.٧
أكثر من ١٥ سنة	٧	٢٣.٣
المجموع	٣٠	١٠٠.٠

٥. التصنيف حسب عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق ومعايير التدقيق

يبين الجدول رقم (١٢) أن ٥٦.٧% من المدققين قد حضروا أكثر من ٥ دورات، وهذا مؤشر جيد ولكن يجب على المدققين حضور المزيد من الدورات التدريبية.

جدول (١٢): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق ومعايير التدقيق.

عدد الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال التدقيق ومعايير التدقيق	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ دورات	١٣	٤٣.٣
٥ دورات - ١٠ دورات	١٠	٣٣.٣
أكثر من ١٠ دورات	٧	٢٣.٤
المجموع	٣٠	١٠٠.٠

تحليل واختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة والجدول الآتية تحتوي على الوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد المجتمع يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٩، (أو مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠%) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد المجتمع لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المطلقة المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١.٩٩، (أو مستوى الدلالة أقل من ٠.٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠%)، وتكون آراء المجتمع في محتوى الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من ٠.٠٥.

الفرضية الأولى: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

يبين الجدول رقم (١٣) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الأول يتراوح بين ٧٦.٨٠% و ٦٩.٧٧% ومستوى الدلالة لكل منها أقل من ٠.٠٥ باستثناء الفقرات (٧-١١-١٢-١٣) أي أن الوزن النسبي لجميع المشكلات التي تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة تزيد عن ٦٠% وهي مرتبة حسب الأهمية كالآتي:

إن أكثر المشكلات أهمية (عدم وجود التزام بمعايير التدقيق الدولية) وقد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي ٧٦.٨٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد على مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين أن قضية عدم الالتزام بمعايير التدقيق الدولية هو من المشكلات المهمة والتي لها عواقب وخيمة، وهذا قد يحتاج إلى وجود معايير محاسبية ومعايير تدقيق تناسب البيئة الفلسطينية. وهذه المشكلة مرتبطة بالمشكلة رقم (٤) وهي (عدم وجود التزام بمعايير المحاسبة الدولية).

بينما (غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة) قد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي ٧٦.٧٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يدل على أن جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين رغم قيامها بدور مهم في تطوير كفاءة أعضائها ومؤهلاتهم المهنية بصفة عامة وتبذل جهد في سبيل تطوير المهنة، إلا أنه مطلوب منها المزيد لتلبية رغبات مدققي الحسابات وحاجتهم لجمعية تحفظ لهم حقوقهم وتنظم كل ما يتعلق بالمهنة، ويرى (Loebbecke, 1993) أن الدور الرئيس للجمعيات يكمن في وضع معايير للمحاسبة ومعايير للتدقيق إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والنشر وديمومة التعليم والتدريب.

أما (القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بمهنة التدقيق تحتاج إلى تعديل) قد احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي ٧٦.٠% ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد على أن التشريعات والقوانين الموجودة تحتاج فعلاً إلى تعديل وذلك من أجل الارتقاء بالمهنة وتطويرها.

كما أن مشكلة (عدم وجود التزام بمعايير المحاسبة الدولية) قد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي ٧٥.٠٣% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد على أن عدم الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق هي من المشكلات التي لا بد من إعطاءها العناية الخاصة من أجل المحافظة على موارد الدولة.

بينما المشكلة رقم (٥) (عدم وجود معايير لتحديد أتعاب عملية التدقيق) فقد بلغ وزنها النسبي ٧٣.٤٧% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وتعد هذه المشكلة مهمة بالنسبة لمدققي الحسابات؛ لأنها مرتبطة بدخلهم، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، حيث بلغ الوزن النسبي لهذه المشكلة ٧٦%، وهي قريبة أيضاً مع نتائج دراسة (الداهمة، ٢٠٠٦)، حيث بلغ الوزن النسبي لهذه المشكلة ٧٥.٨%، ولقد أشارت دراسة (قطب، والخاطر، ٢٠٠٤) أن من أهم العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق تتمثل في المنافسة بين مكاتب التدقيق.

أما المشكلة رقم (٦) (لم يمنح القانون لمدقق الحسابات حق مناقشة عزله) فقد بلغ الوزن النسبي لها ٦٩.٩٧% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهي مشكلة مهمة لمدققي الحسابات خاصة أن مجالس الإدارة عادة تسيطر على الأصوات في الجمعيات العامة، إلا أن مدقق الحسابات لم يمنح حق مناقشة عزله في القانون الفلسطيني كباقي الدول العربية مثل الكويت، وهذا ما أشار إليه كل من (عبد الله، ١٩٨٢)، و(الحمود، وإبراهيم، ١٩٩٧) في دراستهم.

بينما مشكلة (لا يوجد جهة مستقلة تختص بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق) قد احتلت المرتبة السابعة، بوزن نسبي ٦٩.٧٧% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد على الحاجة الماسة لوجود جهة مستقلة وفاعلة تختص بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق في فلسطين.

أما (عدم إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة مهنة التدقيق) قد احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي ٦٧.٣٠% وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥. وقد أشار قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م في المادة رقم (١٨) الفقرة رقم (٣) أن المدقق يجب أن يكون متفرغاً لمزاولة المهنة.

أما بالنسبة لمشكلة (عدم إلزام الشركات غير الشركات المساهمة - عامة، خاصة- بمسك حسابات مدققة) فقد احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي ٦٦.٠٣% وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥. وقد بين قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤م في المادة رقم (١٨) الفقرة رقم (١) بأن جميع الشركات المساهمة العامة والخاصة ملزمة بتعيين مدقق حسابات وتقديم بيانات مدققة، كما أن إلزام الشركات بتدقيق حساباتها يزيد من الطلب على خدمات المدققين وهذا يؤدي إلى زيادة دخل المدقق.

بينما بالنسبة لمشكلة (عدم اشتراط القانون للتأهيل والتدريب المستمرين للمدقق كشرط لمزاولة المهنة) قد احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي ٥٩.٢٠% وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥. حيث إن قانون مزاوله مهنة التدقيق الفلسطيني يشترط لمزاولة المهنة أن يحصل المدقق على ٣٠ ساعة سنوية على الأقل من التأهيل والتدريب في مجال المهنة، وهذا خلافاً لما هو موجود في الكويت والكثير من الدول العربية (الراشد، ٢٠٠٢)، كما أن المجمع الأمريكي (AICPA) يشترط لضمان صحة سريان الترخيص أن يلتزم المحاسب بالتعليم المهني المستمر، وأن يكون ممارساً للمهنة فعلياً (AICPA, 1988)، وكذلك جميع الجمعيات المهنية الرئيسية البريطانية الأربعة تشترط استمرار التعليم المهني؛ أي أن المحاسب القانوني البريطاني الذي يمارس المهنة ممارسة عامة يجب أن يحصل على حد أدنى من الساعات الدراسية سنوياً كتعليم مهني مستمر (Institute of Chartered Accountants in England and Wales, 1991).

وأخيراً مشكلة (عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق للراغبين في الترخيص لمزاولة المهنة) احتلت المرتبة الحادية عشر والأخيرة بوزن نسبي ٤٨.١٠% وبمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥. وقد أشار قانون مزاوله مهنة التدقيق الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م في المادة رقم (٩) بأن يكون طالب الترخيص فلسطينياً وحاصلاً على درجة البكالوريوس في المحاسبة وخبرة

عملية لا تقل عن خمس سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق منها سنتان على الأقل في أعمال التدقيق بشكل رئيس، أو يكون حاصلًا على درجة الماجستير في المحاسبة وخبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات في أعمال المحاسبة والتدقيق منها سنة واحدة على الأقل في أعمال التدقيق بشكل رئيس، أو شهادة الدكتوراه في المحاسبة وله خبرة عملية لا تقل عن سنة واحدة في أعمال التدقيق، أو قام بتدريس التدقيق في إحدى الجامعات أو الكليات الفلسطينية لمدة سنتين على الأقل.

وبصفة عامة يتبين من الجدول رقم (١٣) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 68.94% وهو أكبر من 60% ومستوى دلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05، مما يعني أن مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة تواجههم مشكلات تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى وقبولها.

جدول (١٣): المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للوزن النسبي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الفقرات	تسلسل
١	٠.٠٠٠	٥.١٢٣	٧٦.٨٠	عدم وجود التزام بمعايير التدقيق الدولية.	٤
٢	٠.٠٠٠	٤.٧٨٠	٧٦.٧٠	غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة.	٨
٣	٠.٠٠١	٣.٨٠٠	٧٦.٠٠	القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بمهنة التدقيق تحتاج إلى تعديل.	٦
٤	٠.٠٠٠	٤.٤٠٠	٧٥.٠٣	عدم وجود التزام بمعايير المحاسبة الدولية.	٣
٥	٠.٠٠٠	٤.٢٢٢	٧٣.٤٧	عدم وجود معايير لتحديد أتعاب عملية التدقيق.	٩
٦	٠.٠٢٥	٢.٣٧٣	٦٩.٩٧	لم يمنح القانون لمدقق الحسابات حق مناقشة عزله.	5
٧	٠.٠٣٠	٢.٢٨٦	٦٩.٧٧	لا يوجد جهة مستقلة تختص بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق.	١٤
٨	٠.١٢١	١.٥٩٩	٦٧.٣٠	عدم إلزام المدققين بالتفرغ لممارسة مهنة التدقيق.	١٣

... تابع جدول رقم (١٣)

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي (%)	الفقرات	تسلسل
٩	٠.٢٥٣	١.١٦٥	٦٦.٠٣	عدم إلزام الشركات غير الشركات المساهمة (عامة، خاصة) بمسك حسابات مدققة.	١٢
١٠	٠.٨٤٩	-٠.١٩٣	٥٩.٢٠	عدم اشتراط القانون للتأهيل والتدريب المستمرين للمدقق كشرط لمزاولة المهنة.	١١
١١	٠.٠٦١	-١.٩٤٨	٤٨.١٠	عدم اشتراط الخبرة في مجال التدقيق للراغبين في الترخيص لمزاولة المهنة.	٧
	٠.٠٠١	٣.٨٩٧	٦٨.٩٤	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٤

الفرضية الثانية: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين) عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

يبين الجدول رقم (١٤) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثاني يتراوح بين ٦٩.٨٧% و ٨٠.١٣% ومستوى الدلالة لكل منها أقل من ٠.٠٥، أي أن الوزن النسبي لجميع المشكلات التي تتعلق بالجمعيات المهنية الفلسطينية تزيد عن ٦٠% وهي مرتبة حسب الأهمية كالآتي:

وقد كانت أهم المشكلات التي يواجهها مدققو الحسابات والمتعلقة بالعملاء (لم تقم الجمعيات المهنية بدور فاعل في تثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته) قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي ٨٠.١٣% وبمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال زيادة فعالية الجمعيات المهنية وتطوير أدائها في توعية مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم بأهداف عملية التدقيق ودور المدقق ومسؤوليته.

بينما مشكلة (لم تقم الجمعيات المهنية بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق) قد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي ٧٩.١٠% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يعني أن الجمعيات المهنية تقوم بدور جيد في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق، ولكنها تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (الديب، ١٩٩٣) في دراسته بأن دور جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية يقتصر على الأعمال الروتينية مثل تحصيل اشتراكات

الأعضاء ... وهذا لا يساعد في الارتقاء بالممارسة المهنية ولا تعمل لصالح الأعضاء أو المهنة أو المجتمع.

أما مشكلة (قصور الدورات التدريبية التي تقوم بها الجمعيات المهنية لإطلاع المدققين على أحدث المستجدات المتعلقة بمهنة التدقيق) فقد احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي ٧٤.٦٣% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يمكن تفسيره بأن مدققي الحسابات يطمعون بالمزيد من الجمعيات المهنية في تطوير مستوى الكفاءة لدى أعضائها من خلال زيادة عدد الدورات المقدمة ونوعيتها والمزيد من النشرات الصادرة عن الجمعيات (مثلاً إصدار أكثر من عدد في السنة من مجلة المحاسب الفلسطيني).

أما بخصوص مشكلة (الجمعيات المهنية غير مخولة بمنح تراخيص مزاوله مهنة التدقيق بموجب القانون المعمول به) فقد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي ٧٢.٣٠% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وفي هذا الصدد أشار (عبد الله، ١٩٨٢) بأن يكون الترخيص لمدققي الحسابات من جهة مهنية لا حكومية كما أكد على أهمية ذلك (الحمود وآخرون، ١٩٩٢)، كما أن منح رخصة مزاوله المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية يكون من قبل مجالس المحاسبة بالولايات التابعين لها وليس من قبل الحكومة الاتحادية (Guy and Alderman, 1987).

أما مشكلة (عدم إدراك بعض المدققين لأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات المهنية) فقد احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي ٧٠.٣٠% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وتأتي أهمية هذه المشكلة من وجهة نظر المدققين في أنه يجب مد جسور الثقة وروح التعاون بين المدققين والجمعيات المهنية بهدف الارتقاء بالمهنة ورفع مستواها، وهذا قد يؤثر على تعاونهم مع الجمعية.

وأخيراً مشكلة (غياب القواعد المنظمة للسلوك المهني) فقد احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي ٦٩.٨٧% وبمستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا مؤشر على أن الارتقاء بمهنة التدقيق والرفع من مستواها يحتاج من جميع أعضائها الالتزام بقواعد السلوك المهني عند ممارستهم أعمالهم وعند تعاملاتهم مع زملائهم في المهنة وعملائهم، وهذا ما أكدته (IFAC, 1996) حيث أكدت ضرورة تأسيس دليل دولي لأخلاقيات المهنة ليكون أساساً لتحديد المتطلبات الأخلاقية للمحاسبين لكل دولة، كما حث الإسلام على التمسك بالقيم الأخلاقية السامية لكل الناس وفي كل المهن، فانه سبحانه وتعالى يصف رسوله الكريم: (وإنك لعلی خلق عظیم) (سورة القلم، الآية: ٤)، وقد أكدت دراسة (صيام، وأبو حميد، ٢٠٠٦) أن هناك التزام من قبل مدققي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، كما نص قانون مزاوله المهنة الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م في المادة (١٤) على الالتزام بقواعد السلوك المهني.

وبصفة عامة يتبين من الجدول رقم (١٤) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي ٧٤.٤٣% وهو أكبر من ٦٠% ومستوى دلالة يساوي ٠.٠٠٠ وهو أقل من ٠.٠٥ مما يعني أن مدققي الحسابات القانونيين يواجهون مشكلات تتعلق بالجمعيات المهنية الفلسطينية عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية وقبولها، كما يتفق الباحث مع الكثير من

المدققين بأنه من أجل تطوير المهنة والارتقاء بها بالشكل المطلوب يفضل دمج الجمعيتين في جمعية واحدة وهذا فيه مصلحة عامة للمهنة والمدقق.

جدول (١٤): المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين) مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للوزن النسبي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الفقرات	تسلسل
١	٠.٠٠٠٠	٦.١٢١	٨٠.١٣	لم تقم الجمعيات المهنية بدور فاعل في تثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته.	٥
٢	٠.٠٠٠٠	٦.٨٣٨	٧٩.١٠	لم تقم الجمعيات المهنية بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق.	٤
٣	٠.٠٠٠٠	٤.٠٠١	٧٤.٦٣	قصور الدورات التدريبية التي تقوم بها الجمعيات المهنية لإطلاع المدققين على أحدث المستجدات المتعلقة بالمهنة.	٦
٤	٠.٠٠٠٣	٣.٢٠٦	٧٢.٣٠	الجمعيات المهنية غير مخولة بمنح تراخيص مزاوله مهنة التدقيق بموجب القانون المعمول به.	٢
٥	٠.٠٠٠٦	٢.٩٤٤	٧٠.٥٧	عدم إدراك بعض المدققين لأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات المهنية.	٣
٦	٠.٠٣٨	٢.١٧٦	٦٩.٨٧	غياب القواعد المنظمة للسلوك المهني.	١
	٠.٠٠٠٠	٧.٠٨٨	٧٤.٤٣	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٤

الفرضية الثالثة: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالعملاء عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

يبين الجدول رقم (١٥) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثالث يتراوح بين ٧٠.١٠% و ٧٦.٤٠% ومستوى الدلالة لكل منها أقل من ٠.٠٥، أي أن الوزن النسبي لجميع المشكلات التي تتعلق بالعملاء تزيد عن ٦٠% وهي مرتبة حسب الأهمية كالآتي:

وقد كانت أهم المشكلات التي يواجهها مدققو الحسابات المتعلقة بالعملاء هي (هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيس من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش) قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي ٧٦.٤٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، كما أن هذه المشكلة أخذت الترتيب الأول حسب نتائج دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، وهذا يمثل أحد الاعتقادات الخاطئة عن مهنة

التدقيق، حيث يتوقع مستخدمو القوائم المالية والعملاء خلو هذه القوائم من أي خطأ أو احتيال بعد تدقيقها، مما يزيد من توقعاتهم ويحمل المدققين أكبر من طاقتهم (الراشد، ٢٠٠٢)، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى ظهور فجوة الفهم الخاطئ وهي إحدى الفجوات الفرعية لفجوة التوقعات في التدقيق (Audit Expectations Gap) (الدلاهمة، ٢٠٠٦)، ومن ثم اتساع فجوة التوقعات في التدقيق بدلاً من تضيقها أو القضاء عليها (Porter, 1993) و (Liggio, 1974)، غير أنه مع بدايات القرن العشرين تحول اهتمام التدقيق من مجرد منع واكتشاف الغش والأخطاء، إلى دراسة الحالة المالية والفعالية والمقدرة الكسبية للمنشآت (عطا الله، ٢٠٠٠).

بينما مشكلة (لا تتناسب أتعاب المدقق مع حجم العمل ومع مسؤولياته التي فرضها القانون) قد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي ٧٤.٠٤% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد أهمية هذه المشكلة وعلى الحاجة إلى وجود معايير ملزمة لتحديد أتعاب المدققين بحيث تتناسب مع حجم مسؤولياتهم وواجباتهم التي فرضها القانون.

أما مشكلة (ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها) فقد احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي ٧٣.٢٧% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، كما أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثالثة ضمن مجموعة المشكلات المتعلقة بالعملاء في الكويت حسب دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، والمرتبة الرابعة في السعودية حسب دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦) من حيث الترتيب، وهذا يعني أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركات يترتب عليه زيادة وقت عملية التدقيق وتكاليفها وجهدها من قبل المدققين دون مقابل، كما أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية ضمن مجموعة المشكلات المتعلقة بالعملاء والخاصة بالمجتمع الأردني في دراسة (الحمود، وآخرون، ١٩٩٢).

وبخصوص مشكلة (مماثلة العملاء في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق) فقد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي ٧١.٣٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذا يؤكد على أن العملاء يتبعون سياسة المماثلة والمساومة في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق، مما يعني أهمية هذه المشكلة، كما أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ضمن مجموعة المشكلات المتعلقة بالعملاء والخاصة بالمجتمع السعودي حسب دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦).

أما مشكلة (قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مكاتب التدقيق) فقد احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي ٧١.٠٣% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، كما أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثانية وبوزن نسبي ٨٥.٦% ضمن مجموعة المشكلات المتعلقة بالعملاء في الكويت حسب دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، واحتلت المرتبة السادسة وبوزن نسبي ٧٣.٤% في السعودية حسب دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦).

بينما مشكلة (قيام إدارة الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية بممارسة مسؤولية تعيين المدققين وتحديد أتعابهم وشروط عملهم) فقد احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي ٧٠.٧٣% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، فيجب أن يتم تحديد أسس معينة لاختيار المدقق ووضع معايير معينة أيضاً لتحديد أتعاب المدقق يتم الالتزام بها (خشارمة، ٢٠٠٣).

وأخيراً مشكلة (عدم توافر المعلومات المالية الموثوق فيها عند إجراء التدقيق) فقد احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي ٧٠.١٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥.

وبصفة عامة يتبين من الجدول رقم (١٥) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي ٧٢.٤١% وهو أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة تساوي ٠.٠٠١ وهو أقل من ٠.٠٥، مما يعني مواجهة مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالعملاء عند مستوى دلالة ٠.٠٥. وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة وقبولها.

جدول (١٥): المشكلات المتعلقة بالعملاء مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للوزن النسبي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الفقرات	تسلسل
١	٠.٠٠٠	٤.٧٣٢	٧٦.٤٠	هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيس من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والعش.	٥
٢	٠.٠٠٠	٤.١٤١	٧٤.٠٧	لا تتناسب أتعاب المدقق مع حجم العمل ومع مسؤولياته التي فرضها القانون.	٣
3	٠.٠٠١	٣.٦٧٢	٧٣.٢٧	ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها.	٢
٤	٠.٠٠٥	٣.٠٣٩	٧١.٣٠	مماثلة العملاء في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق.	٤
٥	٠.٠٠١	٣.٦١٦	٧١.٠٣	قيام بعض العملاء بالترويج لبعض مكاتب التدقيق.	١
٦	٠.٠٠٣	٣.٢٢٦	٧٠.٧٣	قيام إدارة الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية بممارسة مسؤولية تعيين المدققين وتحديد أتعابهم وشروط عملهم.	٧
٧	٠.٠١٤	٢.٦١٧	٧٠.١٠	عدم توافر المعلومات المالية الموثوق فيها عند إجراء التدقيق.	٦
	٠.٠٠١	٣.٨٩٧	٧٢.٤١	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٤

الفرضية الرابعة: تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات أخرى عند مستوى دلالة ٠.٠٥.

يبين الجدول رقم (١٦) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الرابع يتراوح بين ٦٩.٧٦% و ٨٥.٢٣% ومستوى الدلالة لكل منها أقل من ٠.٠٥، أي أن الوزن النسبي لجميع

المشكلات الأخرى تزيد عن ٦٠% باستثناء الفئتين (٢٠، ١٠)، وهي مرتبة حسب الأهمية كالآتي:

وقد كانت أهم المشكلات الأخرى التي يواجهها مدققو الحسابات هي (تدني مستوى الاهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنة بالمهنة الأخرى كالطب والمحاماة والهندسة) احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي ٨٥.٢٣% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذه دلالة واضحة على تدني مستوى عناية الحكومة بمهنة التدقيق في قطاع غزة رغم أهميتها في زيادة الثقة في القوائم المالية وعدم سماح الحكومة بتشكيل نقابة للمحاسبين والمدققين (الموجود جمعية)، إلا أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الخامسة ضمن المشكلات الأخرى في كل من الكويت والسعودية حسب دراسة (الراشد، ٢٠٠٢) ودراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦)، كما احتلت هذه المشكلة المرتبة السابعة حسب دراسة (الخطر والطار، ٢٠٠٤)، وقد يعود اختلاف المراتب إلى اختلاف البيئة.

أما مشكلة (وجود مؤسسات التدقيق الدولية حرم المكاتب المحلية من حجم عمل كبير ومن فرصة مهمة للتطوير واكتساب المهارات الجديدة) فقد احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي ٨٢.٣٣% ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، وهذا يعكس كبر حجم المشكلة وأهميتها وبالتالي يجب على مكاتب المحاسبة والتدقيق الفلسطينية الارتقاء بموظفيها من خلال التأهيل والتدريب المستمرين أو الاندماج مع بعضها البعض أو الشراكة مع مكاتب خارجية لكي تكون قادرة على القيام بعمليات التدقيق الكبيرة.

بينما مشكلة (عدم الفصل الكامل والتام بين مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق) احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي ٨٠.٣٧% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، وهذه دلالة على الخلط بين المحاسبة والتدقيق كباقي الدول العربية، ولقد بين (الذنيبات، ٢٠٠٦) أن هناك خلطاً بين المحاسبة والتدقيق ووضح الفروق بينهما.

وفيما يخص مشكلة (التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات) فقد احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي ٨٠.٢٠% ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥، إلا أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الأولى في السعودية ضمن المشكلات الأخرى وبوزن نسبي ٩٥.٨% حسب دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦)، واحتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي ٨٦.٦% حسب دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، وقد أشار (دهمش، ١٩٨٩) بأن (٤٢%) من المبحوثين عزت المنافسة بين أعضاء المهنة إلى عدم وعي المدققين بأداب وسلوك المهنة، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض أتعاب التدقيق وبالتالي انخفاض جودة الخدمة المهنية.

واحتلت مشكلة (عدم إشراك الفئات الأكاديمية والمهنية في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة) المرتبة الخامسة بوزن نسبي ٧٩.٩٧%، وهذا يؤكد على الحاجة لزيادة عدد الأكاديميين في مجلس المهنة.

بينما احتلت مشكلة (عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق) المرتبة السادسة بوزن نسبي ٧٨.٦٠%، وهذا دليل على أن الجمعيات المهنية في فلسطين لا تقوم بالدور المناط بها وبالشكل المطلوب، وهذا قد يعود للظروف السياسية الراهنة.

أما مشكلة (لا تقوم الجهات الرقابية المختصة بممارسة أي دور رقابي أو تنظيمي بالنسبة لمهنة التدقيق) فقد احتلت المرتبة السابعة بوزن نسبي ٧٤.٧٣%، وهذا يؤكد على أن دور الجهات الرقابية لم يصل بعد للمستوى المطلوب ويحتاج لمزيد من التعزيز.

والمشكلة (عدم وجود جهات متخصصة لتدريب مدققي الحسابات وتأهيلهم بكفاءات علمية وعملية عالية) قد احتلت المرتبة الثامنة بوزن نسبي ٧٤.٤٠%، إلا أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثامنة في السعودية ضمن المشكلات الأخرى وبنفس الوزن النسبي حسب دراسة (الدلاهمة، ٢٠٠٦)، والمرتبة السادسة في الكويت حسب دراسة (الراشد، ٢٠٠٢)، وهذا يؤكد على الحاجة الماسة لمعاهد متخصصة لتأهيل وتدريب مدققي الحسابات، وأن غياب هذه المعاهد التدريبية قد يؤثر على مستوى المدقق ومهارته، وفي قطر احتلت هذه المشكلة المرتبة الخامسة (الخاطر والطار، ٢٠٠٤).

أما مشكلة (عدم توفر الوعي الكافي لدى المدققين والعملاء بأخلاقيات المهنة واستقلال مدقق الحسابات) فقد احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي ٧٤.٤٠%، حيث إن استقلال مدقق الحسابات الخارجي وجودة أدائه من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل الأطراف المستفيدة، وكذلك تعكس جودة أدائه مدى الثقة بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة، فاستقلال المدقق يعد عاملاً رئيساً في نمو مهنة التدقيق (Schulte, 1967).

وبخصوص مشكلة (تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات) قد احتلت المرتبة العاشرة بوزن نسبي ٧٢.٥٠%، وترتبط هذه المشكلة بعلاقة وثيقة بمشكلة نظام الرقابة الداخلية لدى العملاء، حيث إن تدني كفاءة محاسبي الشركات وضعف نظام الرقابة الداخلية يجعل عملية التدقيق بحاجة إلى جهد ووقت كبيرين قد لا يتناسب مع أتعاب عملية التدقيق، إلا أن هذه المشكلة احتلت المرتبة الثامنة في دولة قطر ضمن المشكلات التي توجه المدققين ووزن نسبي ٧٦.٦% حسب دراسة (الخاطر والطار، ٢٠٠٤).

أما مشكلة (تدني مستوى الثقة بين المدققين والجهات ذات العلاقة) فقد احتلت المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي ٧٠.٨٧%، وقد بدأت تظهر في دول مختلفة وخاصة بعد القضايا المرفوعة ضد مكاتب المحاسبة العالمية نتيجة انهيار بعض الشركات الكبرى مثل شركة انرون الأمريكية للطاقة، وما تعرضت له المهنة من انتقادات ولوم، وكلما ظهرت قضية ظهر السؤال التالي: أين كان المدقق؟ (الدلاهمة، ٢٠٠٦).

بينما احتلت مشكلة (عدم ارتباط الامتحانات بمقومات الترخيص للمهنة) المرتبة الثانية عشرة بوزن نسبي ٧٠.٥٠%، وهذا يعكس الحاجة الماسة والضرورية لتكوين لجنة امتحانات مستقلة ومتخصصة تقوم بعقد الامتحانات للراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة.

وأخيراً احتلت مشكلة (الاستعداد لتقديم نتائج عملية التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغبات المالكين أو الإدارة) المرتبة الثالثة عشرة بوزن نسبي ٦٩.٦٧%، وفي هذه الحالة سوف يؤدي ذلك إلى انهيار الشركة مثل انهيار أكبر الشركات الأمريكية للطاقة (إنرون).

وبصفة عامة يتبين من الجدول رقم (١٦) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي 74.30% وهو أكبر من ٦٠% ومستوى الدلالة يساوي ٠.٠٠٠ وهو أقل من ٠.٠٥، مما يعني أن مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة يواجهون مشكلات أخرى عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة وقبولها.

جدول (١٦): المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للوزن النسبي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الفقرات	تسلسل
١	٠.٠٠٠٠	١٠.٩٤٤	٨٥.٢٣	تدني مستوى الاهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنة بالمهنة الأخرى كالطب والمحاماة والهندسة.	٩
٢	٠.٠٠٠٠	٦.٤٧٣	٨٢.٣٣	وجود مؤسسات التدقيق الدولية حرم المكاتب المحلية من حجم عمل كبير ومن فرصة مهمة للتطوير واكتساب المهارات الجديدة.	١٧
٣	٠.٠٠٠٠	٧.٦٩٢	٨٠.٣٧	عدم الفصل الكامل والتام بين مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق.	١٩
٤	٠.٠٠٠٠	٦.٣٦٣	٨٠.٢٠	التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات.	٥
٥	٠.٠٠٠٠	٧.٦٤٦	٧٩.٩٧	عدم إشراك الفئات الأكاديمية والمهنية في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة.	١٥
٦	٠.٠٠٠٠	٥.٨٢٢	٧٨.٦٠	عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.	٣
٧	٠.٠٠٠٠	٦.٦٨٠	٧٤.٧٣	لا تقوم الجهات الرقابية المختصة بممارسة أي دور رقابي أو تنظيمي بالنسبة لمهنة التدقيق.	١٦
٨	٠.٠٠٠١	٣.٨٢٦	٧٤.٤٠	عدم وجود جهات متخصصة لتدريب مدققي الحسابات وتأهيلهم بكفاءات علمية وعملية عالية.	٦

...تابع جدول رقم (١٦)

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الفقرات	تسلسل
٩	٠.٠٠٠٠	٤.٠٣٦	٧٤.٤٠	عدم توفر الوعي الكافي لدى المدققين والعملاء بأخلاقيات المهنة واستقلال مدقق الحسابات.	٨
١٠	٠.٠٠٠٣	٣.٢٥٧	٧٢.٥٠	تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات.	٤
١١	٠.٠٠٠٨	٢.٨٣٤	٧٠.٨٧	تدني مستوى الثقة بين المدققين والجهات ذات العلاقة.	١١
١٢	٠.٠١٤	٢.٦٠٥	٧٠.٥٠	عدم ارتباط الامتحانات بمقومات الترخيص للمهنة.	١٢
١٣	٠.٠٣٥	٢.٢١٤	٦٩.٦٧	الاستعداد لتقديم نتائج عملية التدقيق بالشكل الذي ينسجم مع رغبات المالكين أو الإدارة.	٢
١٤	٠.٥٨٨	٠.٥٤٩	٦٢.٤٠	عدم التعاون بين المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي.	٢٠
١٥	٠.٧٦٨	-٠.٢٩٧	٥٨.٣٣	استخدام الحاسوب في الشركات أدى إلى تزايد مخاطر التدقيق.	١٠
	٠.٠٠٠٠	٦.٨٣١	٧٤.٣٠	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٤

الفرضية الخامسة: تزيد درجة الأهمية للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة عن الوزن النسبي المحايد "٦٠%".

جدول (١٧): نتائج فقرات المحاور الأربعة الأولى مجتمعة.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	محتوى المحور	المحور
٤	٠.٠٠٠١	٣.٨٩٧	٦٨.٩٤	المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات.	الأول
١	٠.٠٠٠٠	٧.٠٨٨	٧٤.٤٣	المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين).	الثاني
٣	٠.٠٠٠٠	٤.٩١٩	٧٢.٤١	المشكلات المتعلقة بالعملاء.	الثالث
٢	٠.٠٠٠٠	٦.٨٣١	٧٤.٣٠	المشكلات الأخرى التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين.	الرابع
	٠.٠٠٠٠	٦.٩٢٢	٧٢.٥٢	معدل المحاور الأربعة مجتمعة	

يوضح الجدول رقم (١٧) أن "المشكلات المتعلقة بالجمعيات المهنية الفلسطينية" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي ٧٤.٤٣% بين المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات، تليها "المشكلات الأخرى" بوزن نسبي ٧٤.٣٠%، ثم "المشكلات المتعلقة بالعملاء" بوزن نسبي ٧٢.٤١%، وأخيراً "المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق" بوزن نسبي ٦٨.٩٤%. وبالتالي يجب على الجمعيات المهنية الفلسطينية القيام بالدور المطلوب والفاعل تجاه مهنة التدقيق.

وبصفة عامة يبين الجدول رقم (١٧) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الخامس يساوي ٧٢.٥٢% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد ٦٠% ومستوى الدلالة يساوي ٠.٠٠٠ وهو أقل من ٠.٠٥، مما يعني أن درجة الأهمية للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة تزيد عن الوزن النسبي المحايد ٦٠%، وهذا يؤكد صحة الفرضية الخامسة وقبولها.

الفرضية السادسة: تزيد درجة الأهمية للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة عن الوسط الفرضي (٣).

يبين الجدول رقم (١٨) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور السادس يتراوح بين ٩١.٧٧% و٥٥.٩٧% ومستوى الدلالة لكل منها أقل من ٠.٠٥، أي أن الوزن النسبي لجميع المشكلات الأخرى تزيد عن ٦٠% باستثناء الفقرتين (١٠، ٢٠)، وهي مرتبة حسب الأهمية كالاتي:

فيما يتعلق بالحل رقم (١) (توعية مدققي الحسابات بأهمية الالتزام بأداب السلوك المهني) فقد حصل على وزن نسبي (٩١.٧٧%). إن الالتزام بأداب السلوك المهني هو اعتراف من المهنة بمسؤولياتها تجاه المجتمع والعملاء والزملاء في المهنة، وأن التحلي بهذه الآداب عند أداء المسؤوليات المهنية يؤدي إلى رفع مستوى المهنة واكتساب ثقة المجتمع مما يزيد من فاعلية المهنة، علماً بأن آداب المهنة من مكارم الأخلاق التي جاء بها إسلامنا العظيم لنتمهما فالرأي الفني المحايد الذي يديه المدقق في القوائم المالية، أكده القرآن الكريم بقوله تعالى (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى) (سورة الأنعام، الآية: ١٥٢) (الدلاهمة، ٢٠٠٦)، كما تعد قواعد سلوك المهنة وآدابها من أهم الأسس والمعايير التي تحكم المهنة (Graham, 2000).

بينما الحل رقم (٢) (عقد المزيد من الدورات التدريبية من قبل الجمعيات المهنية المختصة) قد حصل على وزن نسبي (٨٩.٥٣%)، وهذا يعني أن المدققين بحاجة للمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال المهنة؛ لأن الدورات التدريبية تؤثر بشكل ايجابي على تطوير كفاءة مدققي الحسابات وتجعلهم مواكبين لما هو جديد، وهذا يؤكد على المسؤولية الكبيرة التي تقع على كاهل الجمعيات المهنية تجاه رفع مستوى وكفاءة مدققي الحسابات من خلال الدورات التدريبية المتخصصة.

والحل رقم (٣) (المشاركة في دورات متنوعة في مجال التدقيق والتدقيق الإلكتروني) قد حصل على وزن نسبي (٨٧.٠٣%)، إن استخدام الشركات للحاسوب يفرض على مدقق الحسابات أن يكون قادراً على التعامل مع المستندات في التدقيق بشكل عام والتدقيق الإلكتروني بشكل خاص، وذلك لفهم خصائص بيئة معالجة البيانات إلكترونياً، وقد بينت نتائج دراسة (الذنيبات، ٢٠٠٣) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق المختلفة تساعد في تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق. كما أن الواقع العملي يشير إلى قلة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في التدقيق بشكل كبير (الخداش وصيام، ٢٠٠٣).

بينما الحل رقم (٤) (توعية مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم بأهمية عملية التدقيق) قد حصل على وزن نسبي (٨٦%)، وهذا يؤكد على الدور المسؤول الذي يقع على كاهل الجمعيات المهنية في تثقيف مستخدمي القوائم المالية وتبيان دور المدقق ومسؤوليته تجاه المجتمع، وأن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد وليس اكتشاف الغش والأخطاء (الداهمة، ٢٠٠٦).

والحل رقم (٥) (التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية) قد حصل على وزن نسبي (٨٥.١٠%)، وهذا دليل على أن تعليم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية بحاجة للتركيز على النوعية من أجل إعداد خريجين قادرين على مواكبة التطورات التي تشهدها المهنة وسوق العمل الفلسطيني.

أما الحل رقم (٦) (وضع ضوابط تفصيلية تحكم العلاقة بين مدققي الحسابات) فقد حصل على وزن نسبي (٨٣.٥٧%)، وهذا الحل يؤكد على أنه لا بد من وجود تفاصيل حول المخالفات وعقوباتها بشكل واضح، كما أن هذا الحل أخذ نفس الترتيب ولكن بوزن نسبي (٦٣.٦%) في دراسة (الداهمة، ٢٠٠٦).

بينما الحل رقم (٧)، (تطبيق معايير واضحة لحساب أتعاب تتناسب مع مسؤولية المدقق) قد حصل على وزن نسبي (٨٠.٦٠%)، إن هذا الحل أخذ نفس الترتيب في دراسة (الداهمة، ٢٠٠٦)، وهذا يعني الانسجام في البيئة العربية. وهذا يؤكد على أنه يجب تطبيق معايير واضحة لحساب أتعاب تتناسب مع مسؤولية المدقق كما هو في المهن الأخرى، وهذا بدوره يحد من مشكلة التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات والذي سوف ينعكس على مستوى الخدمة المقدمة.

وأخيراً الحل رقم (٨)، (تحديد الحد الأعلى من الشركات التي يجوز للمدقق الواحد تدقيقها) قد حصل على وزن نسبي (٥٥.٩٧%)، وهذا يعني أن المدققين يؤيدون بدرجة متوسطة تحديد الحد الأعلى من الشركات التي يجوز للمدقق الواحد تدقيقها. ويفسر الباحث هذه الدرجة من الأهمية في رغبة بعض المدققين بضمان حد أدنى لهم من الدخل وخاصة أنه يعمل في قطاع غزة شركات محاسبة وتدقيق كبيرة الحجم وذات شهرة عالمية. كما أن هذه الشركات الكبيرة تستأثر بالنصيب الأكبر من عمليات التدقيق في قطاع غزة.

بصفة عامة يتبين من الجدول رقم (١٨) أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور الخامس يساوي (٨٢.٤٥%) وهو أكبر من ٦٠% ومستوى دلالة أقل من ٠.٠٥، عدا (تحديد الحد الأعلى من الشركات التي يجوز للمدقق الواحد تدقيقها) هي قريبة من الوسط الفرضي، مما يعني أن الحلول المقترحة واقعية وجيدة، وتساهم إن شاء الله في حل المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات، وهذا يؤكد على صحة الفرضية السادسة وقبولها.

جدول (١٨): الحلول المقترحة لمشكلات مدققي الحسابات القانونيين الممارسين مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً للوزن النسبي.

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	الفقرات	تسلسل
١	٠.٠٠٠٠	٢١.٧٤١	٩١.٧٧	توعية مدققي الحسابات بأهمية الالتزام بأداب السلوك المهني.	٧
٢	٠.٠٠٠٠	١٨.١٦٦	٨٩.٥٣	عقد المزيد من الدورات التدريبية من قبل الجمعيات المهنية المختصة.	٥
٣	٠.٠٠٠٠	١٢.٩٣٠	٨٧.٠٣	المشاركة في دورات متنوعة في مجال التدقيق والتدقيق الإلكتروني.	٢
٤	٠.٠٠٠٠	١٠.٨٢٢	٨٦.٠٠	توعية مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم بأهمية عملية التدقيق.	٨
٥	٠.٠٠٠٠	١٠.٣٤٨	٨٥.١٠	التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.	٦
٦	٠.٠٠٠٠	١٨.٠٥٠	٨٣.٥٧	وضع ضوابط تفصيلية تحكم العلاقة بين مدققي الحسابات.	٤
٧	٠.٠٠٠٠	٦.٧١٧	٨٠.٦٠	تطبيق معايير واضحة لحساب أتعاب تتناسب مع مسؤولية المدقق.	١
٨	٠.٤٣٩	-٠.٧٨٥	٥٥.٩٧	تحديد الحد الأعلى من الشركات التي يجوز للمدقق الواحد تدقيقها.	٣
	٠.٠٠٠٠	١٦.٨٩٥	٨٢.٤٥	جميع فقرات المحور	

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (٢٩) ومستوى دلالة ٠.٠٥ تساوي ٢.٠٤

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

النتائج

١. إن نسبة ٦٦.٧% من مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة، وهذا مؤشر جيد على توفر الخبرة لدى المدققين في مجال الممارسة المهنية.
٢. إن نسبة ٩٦.٧% من المبحوثين هم من مدققي الحسابات ومديري مكاتب التدقيق، وهذا يدعم الثقة في المعلومات المقدمة من قبل المبحوثين.
٣. إن نسبة ٦٠% من المدققين لديهم خبرة عملية في مجال التدقيق أكثر من ١٠ سنوات، وهذا مؤشر جيد.
٤. إن نسبة ٥٦.٧% من المدققين حضروا أكثر من خمس دورات تدريبية في مجال التدقيق ومعايير التدقيق.
٥. تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للمهنة، ومن أهمها:
 - * عدم الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية.
 - * تحتاج القوانين والتشريعات الموجودة والمتعلقة بمهنة التدقيق إلى تعديل.
٦. تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالجمعيات المهنية الفلسطينية (جمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية المدققين)، ومن أهمها:
 - * لم تقم الجمعيات المهنية بدور فاعل في تثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته، كما لم تقم بالدور المناط بها في تنظيم وتطوير مهنة التدقيق.
 - * قصور الدورات التدريبية التي تقوم بها الجمعيات المهنية لإطلاع المدققين على أحدث المستجدات المتعلقة بالمهنة.
٧. تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات تتعلق بالعملاء، ومن أهمها:
 - * هناك نظرة عامة بأن الهدف الرئيس من عملية التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش.
 - * لا تتناسب أتعاب المدقق مع حجم العمل ومع مسؤولياته التي فرضها القانون.
 - * ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى الشركات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها.
 - * ماطلة العملاء في تحديد وتسديد قيمة أتعاب التدقيق.
٨. تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة مشكلات أخرى، ومن أهمها:

- * تدني مستوى الاهتمام من قبل الحكومة للمهنة مقارنةً بالمهنة الأخرى كالطب والمحاماة والهندسة.
 - * وجود مؤسسات التدقيق الدولية حرم المكاتب المحلية من حجم عمل كبير ومن فرصة مهمة للتطوير واكتساب المهارات الجديدة.
 - * عدم الفصل الكامل والتام بين المحاسبة والتدقيق.
 - * التنافس غير الشريف بين مدققي الحسابات.
 - * عدم إشراك الفئات الأكاديمية والمهنية في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة.
 - * عدم مواكبة بعض أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.
٩. زيادة درجة الأهمية للحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه مدققي الحسابات القانونيين الممارسين في قطاع غزة عن الوسط الفرضي (٣)، حيث بلغ الوزن النسبي (٨٢.٤٥%).

التوصيات

١. العمل على تعديل قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م.
٢. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية.
٣. إعادة تشكيل مجلس المهنة شريطة أن يضم في عضويته متخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية والاقتصادية من مهنيين وأكاديميين وقانونيين، وإشراكهم بشكل فاعل في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة.
٤. التركيز على النوعية في تعليم المحاسبة والتدقيق في الجامعات الفلسطينية، والاهتمام بالتدريب الميداني بشكل فاعل.
٥. وضع معايير محددة لتحديد أتعاب المدقق حتى يظل عامل الخبرة والكفاءة هو العامل الرئيس وهذا العامل يمكن حسمه بوضع معايير يتم الالتزام بها.
٦. عقد المزيد من ورش العمل والدورات التدريبية من قبل الجمعيات المهنية المختصة بهدف مواكبة أعضاء المهنة للمستجدات والتطورات في مهنة التدقيق.
٧. ضرورة تفعيل دور الجمعيات المهنية في تثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته، وتوعية المدقق بأهمية الالتزام بأداب وسلوك المهنة.

الدراسات المستقبلية

١. إعداد الدراسة مرة أخرى بعد فترة من الزمن لتبيان أثر القانون الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م على معالجة المشكلات المطروحة أو تطوير مهنة التدقيق.
٢. إعداد دراسة أخرى تتناول المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في الضفة الغربية الفلسطينية.
٣. إجراء دراسة لتبيان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحد من المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في فلسطين.

المراجع العربية والأجنبية

- الآغا، إحسان. (٢٠٠٠). "دور المشرف التربوي في فلسطين في تطوير أداء المعلم"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس: مناهج التعليم في ضوء مفهوم الأداء، جامعة عين شمس القاهرة، القاهرة، مصر.
- التميمي، محفوظ. وزيدان، عمر. (٢٠٠٤). "النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية". ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة الأعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية: واقع وتحديات)، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- جامعة القدس المفتوحة. (٢٠٠٧). مبادئ المحاسبة (١)، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- الحمود، تركي. وإبراهيم، محمد زيدان. (١٩٩٧). "المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات في دولة الكويت". مجلة الإدارة العامة، ٣٦ (٤). ٥٨١-٦١٤.
- الحمود، تركي راجي. وقاقيش، محمود حسن. ورمضان، صايل. (١٩٩٢). "المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات في الأردن". مؤتة للبحوث والدراسات، ٧ (٤). ٩٧-١٢٢.
- الخاطر، خالد ناصر. والعتار، جلال محمد. (٢٠٠٤). "دراسة تحليلية لمهنة تدقيق الحسابات في قطر". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، ٤٣ (٦٣). ٢٦١-٢٩٥.
- الخدش، حسام الدين. وصيام، وليد زكريا. (٢٠٠٣). "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن". مجلة دراسات، العلوم الإدارية، ٣٠ (٢). ٢٧٩-٢٩٠.
- خشارمة، حسين. (٢٠٠٣). "العوامل المؤثرة في اختيار مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية". مجلة دراسات، العلوم الإدارية، ٣٠ (١). ٢٢-١.

- الدلاهمة، سليمان مصطفى. (٢٠٠٦). "المشكلات التي تواجه المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية". المجلة العربية للمحاسبة، ٩ (١). ٢٦-١.
- الديب، عوض لبيب. (١٩٩٣). "دراسة مقارنة للتنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية بهدف وضع نموذج ملائم لتنظيم المهنة في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- دهمش، نعيم. (١٩٩٦). "المحاسب القانوني الذي نريد". المحاسب القانوني العربي، (٩٧). ١٤-١٦.
- دهمش، نعيم. (١٩٨٩). "استطلاع ميداني حول واقع مهنة تدقيق الحسابات في الأردن". المحاسب القانوني العربي، (٤٤). ٢٥-٢٢.
- درغام، ماهر موسى. ومطير، رأفت. (٢٠٠٨). "إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في فلسطين: دراسة ميدانية على قطاع غزة". المجلة العربية للإدارة، ٢٨ (١). ٨٩-٤٧.
- الذنبيات، علي عبد القادر. (٢٠٠٦). تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق. عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الذنبيات، علي عبد القادر. (٢٠٠٣). "مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن". مجلة دراسات، العلوم الإدارية، ٣٠ (٢). ٢٦٨-٢٥٣.
- الراشد، وائل إبراهيم. (٢٠٠٢). "مشاكل مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٩ (٢). ١٠٣-١٣٢.
- السعيدة، منصور. وأبو طنبجة، عبد السلام. (٢٠٠٤). "كفاءة تنظيم مهنة المحاسبة في الأردن" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة الأعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية: واقع وتحديات)، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- صيام، وليد زكريا. وأبو أحمد، محمود فؤاد. (٢٠٠٦). "مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني". مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٠ (٢). ١٦١-٢٠٧.
- صيام، وليد زكريا. (٢٠٠٢). "العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". المجلة العربية للعلوم الإدارية، ٩ (٢). ٢١١-٢٣٨.

- عبد الله، خالد أمين. (١٩٨٢). "مهنة تدقيق الحسابات في الأردن والكويت: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة دراسات، العلوم الإدارية"، ٩ (٢). ١٣١-١٥١.
- عطا الله، خليل. (٢٠٠٠). "العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الأردنية في ضوء معيار الأهمية النسبية". مجلة جامعة دمشق، ١٦ (٢). ٢٥-٦٣.
- عطية، سليمان. (١٩٨٠). "تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن، أسبابها وطرق علاجها: دراسة ميدانية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٧-٣٨.
- فرج، عبد النبي. والخضير، مصطفى. (٢٠٠٤). "واقع مهنة التدقيق في ليبيا". ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة الأعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية: واقع وتحديات)، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م، فلسطين، اليوم ٢٠٠٤/٩/٨م.
- قطب، أحمد سباعي. والخطر، خالد ناصر. (٢٠٠٤). "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات: دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ١٨ (٢). ١٥٣-١٨٨.
- النجار، سها. (٢٠٠٤). "واقع مهنة المحاسبة وسبل تطويرها"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة الأعمال (المحاسبة في عصر المعلوماتية: واقع وتحديات)، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
- American Institute of Certified Public Accountants. (1988). AICPA Professional Standards: Bylaws, Requirements for Retention of Membership, AICPA, New York.
- Blanch, Lloyd E. (1956). The Nature of A profession, The Journal of Accountancy, Jun. 54-60.
- Guy, Dan M. and Alderman, C. W. (1987). Auditing, Harcourt Brace Jovanovich. Inc, New York.
- Graham, W. Cosserat. (2000). Modern Auditing, John Wiley and Sons, New York.
- Gray, Lain and Manson, Stuart. (2005). The Audit Process: Principles, Practice and Cases, (4th ed.). Thomson Learning Co, London.

- Hauworth, W. P. (1973). Problems in the Development of Worldwide Accounting Standards, The International Journal of Accounting, 9 (1). 23-34.
- IFAC, Hand Book. (1996). International Federation of Accountants, New York.
- Institute of Chartered Accountants in England and Wales. (1991). A Consultative Paper-Continuing Professional Education, The Journal of Accountancy, Dec., 108 (1180). 122-125.
- Liggo, C. D. (1974). The Expectation Gap: The Accountant's Waterloo, Journal of Contemporary Business, 3 (3). 27-44.
- Moyer, G. A. (1951). Early Development in American Auditing, The Accounting Review, xxxi (1). 3-8.
- Porter, B. (1993). An Empirical Study of the Audit Expectation Performance Gap, Accounting and Business Research, 24 (93). 49-68.
- Schulte, J. R. (1967). Compatibility of Auditing and Management Services, The Journal of Accountancy, Dec. 29-32.
- * Sekaran, Uma. (2005). Research Methods For Business With Spss 13.0 Set, (4th ed.). John Wiley and Sons, New York.
- www.cpsd.ps/ar/activities/Tamk-Research-summary19.html.